تنطوي على تعقيدات جمّة، فانها تكاد تكون شبه مستحيلة في حدود المجتمعات الخاضعة لسلطة استعمارية، وهي عملية أكثر استحالة في حدود مجتمع يخضع لسلطة استعمار استيطاني احلالي، تدّعي لنفسها بجغرافية هذا المجتمع، وتنكر تاريخه، وتسعى جاهدة، لفترة طويلة، من اجل شلّ أي قدرة ذاتية لهذا المجتمع. وهذه هي وضعيّة المجتمع الفلسطيني في مواجهة حالة الاستعمار الصهيوني الاسرائيلي.

ففي العام ١٩٤٨، سلبت اسرائيل الجزء الاكبر من الخارطة الجغرافية لفلسطين العربية، وشتّتت نصف المجتمع الفلسطيني، هادمة بذلك أبنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة. بل وكاد مفهوم المجتمع الفلسطيني يتلخّص في «قضية اللاجئين الفلسطينيين»، الذين يمكن توطينهم، أو استيعابهم، في الساحة العربية الواسعة! وتبع ذلك اخضاع عمليات اعادة بناء الكيانية الفلسطينية لرقابة صارمة في محيط العلاقات العربية، والدولية، بحيث لم يمنح الفلسطينيون سوى فرص محدودة، في اطار المساعي الرامية الى اعادة تكوين مجتمعهم المدني.

وفي العام ١٩٦٧، اكتمل لاسرائيل احتلال ما بقي من الجغرافيا الفلسطينية، واخضاع ما بقي خارج حدودها من المجتمع الفلسطيني، وتشتيت المزيد من أبنائه.

منذ ذلك الحين، لم يترك الاحتلال الاسرائيلي شيئاً للصدفة، من أجل خلق وضع جديد، وثابت، ولا متناهٍ، تُمحى فيه أية صفة لمجتمع مدني فلسطيني قد يعيد تكوين ذاته على جميع الصعد. لم تكتف اسرائيل بالاحتلال المادي فقط، وانما سعت الى «اثبات» ان الوجود الفلسطيني مجرّد وهم كبير. لقد سعت الى احتلال تفاصيل الحياة في المجتمع الفلسطيني، وتغلغلت في كل ثنايا هذا المجتمع. ولذا وجدناها تتسلّل الى كل شيء: الارض، والمياه، والتجارة، والصناعة، والقانون، والتعليم، والثقافة، والحقوق، والواجبات، والاتجاهات، والمفاهيم، والمصطلحات، والمعاني، والافكار، وحتى أسماء المدن، وتفاصيل العادات الاجتماعية، والفولكلور الشعبي، وأشكال الملابس، وأنواع المأكولات. ولم يسلم من العسف الاسرائيلي فرد، أو جماعة، أو مؤسسة تخص المجتمع الفلسطيني. كذلك سعت اسرائيل الى تقسيم السكان (سكان المناطق المحتلة، دون تحديد صفتهم وهويّتهم) الى مسلمين ودروز ومسيحيين، ثمّ الى تقسيمهم الى شركس وأرمن وعرب وسريان ولاتين، والى سنّة وشيعة وارثوذكس وكاثوليك. وهم أيضاً، عندها، مقادسة (نسبة الى القدس) وخلايلة (الخليل التي صارت حبرون)، وغزّيون (غزة) ونابلسيون (نابلس)[٤].

امّا الجغرافيا (الارض)، وهي الأساس المادي لأي مجتمع مدني حي، فقد سعت اسرائيل الى طيّها، شيئاً فشيئاً، من تحت أقدام المجتمع الفلسطيني. وقد حدث هذا تحت أسماء متعدّدة (مناطق مغلقة، وأراض للغائبين، وأراض مهجورة موات، الخ). حتى انه، بحلول منتصف الثمانينات، كان قد تمّ لاسرائيل الاستيلاء على نصف أراضي الضفة الفلسطينية وثلث أراضي قطاع غزة[٥].

وامّا الاقتصاد الفلسطيني، فقد تمّ ربطه بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، عبر تحجيم قطاعاته الاساسية (الصناعة والزراعة والخدمات). هذا في حين تمّ استيعاب قوة العمل الفلسطينية، كقوة مأجورة ملحقة بالقطاعات الرثّة للاقتصاد الاسرائيلي، المتأزم باستمرار، وبأبخس الأجور، في ظل أقسى الشروط.

وفي ما يخص بقية مؤسسات المجتمع المدني، من تعليمية أكاديمية وصحافية وقانونية وفنية وفكرية وصحية وبلدية ومحلية قروية وغيرها، فقد تمّ تفصيل عدد لا يحصى من القوانين